١٩٢٦ ، بينما بلغ اجمالي ثمن المستورد من الآلات الزراعية ٧٢,٠٦٨ جنيها فلسطينيا عام ١٩٣٥ ، في مقابل ١٦,٦٠٠ جنيه في عام ١٩٢٦ [٢٦] ، الى جانب امداد المستوطنين بالسلالات المستحدثة من الابقار والدواجن [٢٧] ، مع التوسع في نظام التأمين على الماشية ضد المرض او الموت . فكانت « جمعية فلسطين للتأمين على الماشية » تؤدي خدماتها ، عند انشائها عام ١٩١٨ ، على مستوى اربع عشرة مستوطنة يهودية تتواجد فيها سبعمئة رأس من الماشية بلغ ثمنها اربعة عشر الف جنيه فلسطيني . وعندما اكملت الجمعية عامها العشرين ارتفع عدد اعضائها الى ٢٣١٦ عضوا منتشرين في مئة وتسعين مستوطنة فيها ١٢,٤٧٠ رأسا من الماشية يبلغ اجمالي قيمتها النقدية ٣٧١,٣٠٠ جنيه فلسطيني [٢٨] . ولاعانة المستوطنين على بدء حياتهم العملية ، منحوا قروضا بعضها طويل الاجل ، والاخر قصير الاجل ، بحسب الغرض الممنوحة من اجله تلك القروض خلاف القروض التي اتخذت شكل رهونات عقارية . وكانت تلك القروض ضرورية في معظم الاحيان ، مما يفسر زيادة الطلب عليها . وكان الكيرين هايسود يخصص كل عام اموالا معينة تنقل الى خزينة ادارة الزراعة التابعة للوكالة اليهودية . وكان العمل التمهيدي بالنسبة لتلك الادارة يكمن في اختيار الارض الزراعية المناسبة ، وتجهيز الآلات الزراعية ، مع اقتران ذلك بتثبيت حجم الدين بالنسبة لكل وحدة استيطانية ، وبالنسبة لكل فرد مستوطن . وكان رصيد الادارة المخصص للقروض في عام ١٩٣٥ قد بلغ سبعمئة الف جنيه فلسطيني تقرر تقسيمه الى فئتين :

أ ـ قروض الدعم ، وتوزع تبعا للخطة الكاملة للتوطين .

ب ـ قروض لتنمية نوعيات زراعية خاصة .

وكان من المقرر تطبيق مبدأ قصر منح القروض على هؤلاء المستوطنين المقيمين فعلا في موقع العمل لفترة محددة ، كما كان من المقرر ايضا حرمان المستوطنين غير المتزوجين في المستوطنات الصغيرة من اية قروض طالما بقوا دون زواج ، حتى لوكانوا قد احتلوا مواقع عملهم منذ مدد طويلة [٢٩] ، ربما لدفعهم الى الزواج والانجاب سبيلا لزيادة عدد السكان . وقد اولى الكيرين هايسود اهتماما خاصا بمسألة توفير المقومات الضرورية لدعم المستوطنات القديمة ، وكان التأخر في مسألة الدعم قد اخر تحقيق التنمية الطبيعية للمستوطنات غير القادرة على سداد القروض التي حصلت عليها من الكيرين هايسود ، حتى ان المستوطنين فيها تعرضوا لمواقف بالغة الصعوبة ، فعمدوا الى الاستعانة بالديون قصيرة الاجل التي وردت من مصادر مختلفة . وكانت خطة الدعم التي وافق عليها المؤتمر الصهيوني الثامن عشر عام ١٩٣٥ تتضمن ميزانية قدرها مئة وخمسة وثلاثون الف جنيه فلسطيني ، ثم انقصت الى ٦٧,٤٩٥ جنيها [٣٠] .

كذلك نشطت الحركة التعاونية في المجتمع الزراعي اليهودي في فلسطين حتى ضمت ثمانمئة وواحدة وسبعين جمعية تعاونية مسجلة في نهاية عام ١٩٣٧ ، منها ما يتبع الاتحادات التجارية ، وما يتبع « البنك المركزي للمؤسسات التعاونية » ، و« بنك الرهونات العقاري الزراعي » . وبلغ رأس مال تلك الجمعيات في العام نفسه ١٢,٦٣٠١١٦ جنيها فلسطينيا ، منها ٢٦,٦ في المئة استمرت كرأس مال خاص لتلك الجمعيات ، و٢٤,٩ في المئة كودائع ، و٤٨,٥ في المئة قروضا مصرفية . وارتفع عدد اعضاء هذه الجمعيات حتى بلغ ٢٤٣,٣٢٧ عضوا في عام ١٩٣٩ ، من بين مجموع السكان اليهود البالغ عددهم نحو اربعمئة الف نفس [٣١] . هذا خلاف